وسطاء «الاخوان» يقودون دبلوماسية الكواليس مع الحركة وخطاب مرن من وزارة البخيت

عمان تراقب باهتمام مباحثات الجنرال عمر سليمان مع قادة حماس

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام بدارين:

يستشف من طبيعة تصريحات «المجاملة» التي تتبادلها الحكومة الأردنية مع قادة جماعة الأخوان المسلمين المحلية بان الطرفين اتفقا فيما يبدو على صيغة موحدة للتعامل مع استحقاقات فوز حركة حماس في فلسطين وتأثيراتها على الساحة الداخلية في الأردن مما يعني ان الاتفاق الثنائي تم أيضا فيما يخص ملف ابعاد قادة حركة حماس «الأردنيين» عن بلادهم قبل خمس سنوات.

وقبل يومين نفى الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة وجود ترتيبات لعودة قادة حماس الى المملكة لكنه ألمح بنفس الوقت لتطور مهم في مسار الحدث عندما أشار لمرونة حكومية في توفر الاستعداد لمعالجة الاشكالات القانونية التي تخص قادة حماس المبعدين عن الأردن.

ولم يوضح الناطق أي تفاصيل بخصوص الاشكال القانوني لكن المعلوم ان عبارة الاشكال القانوني تشير ضمنيا للجنسية الأردنية التي يحملها الزعيم السياسي لحماس خالد مشعل وللقرار الصادر بحق ممثل الحركة السابق في عمان محمد نزال باعتباره مواطنا أردنيا.

وقد أوضحت الأوساط الرسمية الأردنية سابقا ان الحكومة الأردنية لم تتصل بمشعل حصريا لتهنئته بفوز حركة حماس واكتفت بارسال ممثلها في قطاع غزة لاسماعيل هنية للتهنئة بسبب الجنسية الأردنية التي يحملها مشعل حيث لم تجز الحكومة لنفسها الاتصال بمواطن أردني يقيم في سورية لتهنئته بفوز حزبه في فلسطين على اساس ان اتصال من هذا النوع يمكن ان يوحي بقبول الحكومة لفكرة تعم اي أردني لأي حزب سياسي غير أردني.

ومن الواضح ان الحكومة الأردنية تظهر مرونتها في التعامل مع ملف حركة حماس وقادتها المبعدين لكن الاستحقاق السياسي المتمثل بالاتصال مباشرة بحماس والتلاقي معها سيؤجل الى ان تتشكل الحكومة الفلسطينية وتتضح تفاصيل البرنامج السياسي لحماس كما قال لـ«القدس العربي» الناطق ناصر جودة وهي تؤكد عدم وجود مشكلة في اقامة اتصالاً مع حماس كحزب فلسطيني فاز بالانتخابات مؤخرا.

وتقول الحكومة الأردنية ان موقفها النهائي من حماس منوط ببرنامجها السياسي فاذا توفرت ارضية لوجود حماس جديدة ستكون عمان أول من يتعامل ويتباحث معها واذا لم تطور حماس موقفها السياسي بخصوص عملية السلام فان الأردن سيحافظ على مسافة واضحة ومكشوفة معها بمعنى ان لا يتعاون معها.

والمرونة الأردنية المشار اليها كانت في الواقع محصلة لاتصالات مكثفة جرت بين الجانبين عبر وسطاء من الاخوان المسلمين، كانت محصلة لضمانات مباشرة تقدم بها التيار الاخواني في عمان للحكومة تحت عنوان عدم وجود خطط لاستغلال انتصار حماس الانتخابي وتوظيفه لصالح الاسلاميين في الاردن مما يؤشر على ان المجاملات التي تم تبادلها بين مكتب الارشاد الاخواني وبين الحكومة اثرت في مرونة موازية ظهرت من قادة حماس في دمشق الذين احجموا عن التعرض للاردن بأي شكل من الاشكال والذين لم يطالبوا عمان بحل اشكالات ملف ابعادهم بعد فوزهم الكاسح في انتخابات التشريع الفلسطيني.

ويبدو ان العبارات الطيبة والايجابية بخصوص الاردن التي نقلها الدكتور عبد اللطيف عربيات عن قادة دمشق لعبت دورا في ترطيب الاجواء وبعد ان اتصلت الحكومة الاردنية مباشرة بالمراقب العام للاخوان الشيخ عبد المجيد ذنيبات في جلسة مصارحة ومكاشفة مباشرة معه اصبح الجو مهيئا لتبادل الافكار والمقترحات بين عمان وحماس في دمشق عبر وسطاء الاخوان مما خلق جوا روحيا باستعداد متبادل للتفاهم ازاء مختلف القضايا والملفات العالقة بين الجانبين.

ولم يكن ذلك ممكنا لو ان الشيخ ذنيبات لم يبلغ الحكومة بأن جماعته لا يسعون للحصول على الاغلبية واستلام السلطة التنفيذية كما قال سابقا ممثلهم في البرلمان عزام الهنيدي، ولم يكن ممكنا لو ان ذنيبات لم يطرح امام رئيس الوزراء معروف البخيت شعار المشاركة وليس المغالبة، ولم يكن ممكنا ايضا لو ان ذنيبات لم يؤكد بكلام حاسم للحكومة بان فلسطين هي فلسطين والاردن هو الاردن وبالتالي فحماس كما قال للبخيت ليست الاخوان المسلمين والعكس صحيح.

والبخيت من جانبه رفض اي تشكيك بولاء وانتماء الحركة الاخوانية وبعد لقائه بذنيبات بساعات خرج الناطق الرسمي ليعلن بان جماعة الاخوان المسلمين تنظيم اردني الانتماء وهاشمي الولاء.

كل هذه الضمانات المتبادلة خلقت وقائع جديدة على الارض في اطار عنوان الاسلاميين في الاردن وحركة حماس، فقد بدد المراقب العام للجماعة مخاوف الحكومة من وجود خطة اخوانية لتغيير قواعد اللعبة مع الاسلاميين بعد فوز حماس ويبدو ان الحكومة مرتاحة لهذه الضمانات والتصريحات والتأكيدات او مضطرة للتعامل معها بصفتها الموقف الرسمي لزعامة الاخوان الى ان يثبت او يحصل العكس.

ومن هنا هدأت نسبيا الاسبوع الماضي جبهة الحكومة التي استفزتها المخاوف جراء تصريحات بعض الاسلاميين التي حاولت بدورها ركوب موجة حماس، ومن هنا شعر الاسلاميون ببعض الاسترخاء واوقفوا تصريحاتهم العلنية بما فيها المستفزة وسمحوا لدبلوماسية الكواليس بالعمل الهادئ لترطيب العلاقة مع حركة حماس ومعهم ولانتاج مساحة ايجابية بين كل اطراف المشهد ومقابل ذلك منحت الحكومة علنا حماس والتيار الاسلامي فرصة لحل ما يسمى بالاشكالات القانونية لقادة حماس المبعدين في اطار صفقة من الواضح انها تطهى الآن على نار هادئة تماما بين الجميع.

وهذه الصفقة لا يمكن القول بأنها ثنائية فقط فارتباطها مركزي بالخطاب السياسي الجديد الذي تتوقعه الحكومة الاردنية من قادة حماس بعد ان يتم انضاجهم بروية على نار مدير المخابرات المصرية الجنرال عمر سليمان في حوار تراقبه عمان باهتمام وحرص بالغين.

وختاما الموقف الاردني اصبح اكثر وضوحا فملف الابعاد بحد ذاته يمكن ان يكون مجرد تفصيل في ملف حماس الجوهري والابعد واذا غيرت حماس خطابها السياسي او وضعت برنامجا سياسيا تستطيع عمان التعامل معه فان كل الخيارات ببساطة شديدة مطروحة فيما يخص عبارة الاشكالات القانونية ابتداء من واقع الجنسية الاردنية التي يحملها خالد مشعل وانتهاء بالعفو عن محمد نزال الذي تلاحقه محكمة امن الدولة الاردنية ومرورا بالسماح للدكتور موسى ابو مرزوق بزيارة ذويه وافراد عائلته في عمان في اي وقت شاء.

خالد مشعل

معروف البخيت

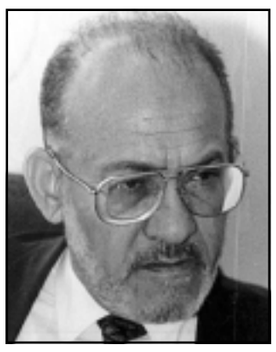

الشيخ عبد المجيد ذنيبات

النواب الاردنيون يطلبون اعادة النظر بالاتفاقات مع دول نشرت رسوم النبي محمد

■ عمان ـ اف ب: طالبت غالبية في مجلس النواب الاردني الحكومة باعادة النظر بالاتفاقات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع الدول التي نشرت فيها الرسوم الكاريكاتورية عن النبي محمد، وان تعمل فورا على وقف استيراد منتجات منها.

وطالب النواب في مذكرة الى رئاسة المجلس بان تقوم الحكومة «باعادة النظر بالاتفاقات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع الدول التي نشرت صحف فيها اساءات للرسول الكريم من خلال الصور وان تعمل فورا على وقف استيراد منتجات هذه الدول».

واوضحت الصحف الاردنية امس الثلاثاء ان 64 نائبا من اصل 110 وقعوا مذكرة الاثنين في جلسة خاصة عبروا فيها عن غضبهم لنشر هذه الرسوم التي رأوا انها «تعبر عن حقد دفين ضد الدين الاسلامي والنبي محمد وللامتين العربية والاسلامية».

وطالب مجلس النواب الحكومة بالدعوة الى «عقد قمة عربية كاملة لمناقشة هذه الاساءات بحق النبي الكريم وبدعوة منظمة المؤتمر الاسلامي الى عقد اجتماع طارىء لبحث قضية الاساءات».

واشار النواب الى «انه لا يجوز الاكتفاء بالتنديد والشجب بهذه الجريمة النكراء».

وقال رئيس الوزراء بالوكالة زياد فريز انه في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول التي نشرت الصور «ستتم دراسة جميع هذه القضايا انطلاقا من المصلحة الوطنية وسيتم اطلاع المجلس على جميع التفاصيل التي ستتخذها الحكومة في هذا الاطار».

وتابع ان «الحكومة تعمل حاليا على بلورة موقف عربي موحد ازاء هذه القضية». وحول المطالب النيابية التي دعت الى مراجعة للتشريعات الاردنية المتعلقة بالاساءة الى الشعور الديني، قال فريز ان «هناك تشريعات تتطلب اعادة النظر فيها لردع اي شخص من ارتكاب مثل هذه الجرائم واخذ العقاب المناسب».

وتنص المادة 273 من قانون العقوبات الاردني على عقوبة السجن ثلاثة اشهر او دفع غرامة مقدارها 20 دينارا (28 دولارا) من يمس بالانبياء. ويطالب النواب برفع العقوبة لتصل الى السجن من سنة الى ثلاث سنوات.

وقد اثار نشر رسوم كاريكاتورية للنبي محمد في صحيفة دنماركية اولا، ثم في صحف اخرى في العالم، موجة استنكار وغضب في كثير من البلدان الاسلامية.

متظاهرون غاضبون يحرقون العلم الدانماركي في عمان

■ عمان ـ يو بي آي: أحرق متظاهرون أردنيون غاضبون العلم الدنماركي خلال اعتصام نفذته النقابات المهنية في العاصمة الاردنية عمان امس الثلاثاء.

وتجمع ظهر امس ما يزيد عن خمسة آلاف شخص أمام مبنى مجمع النقابات المهنية بعمان وأحرقوا العلم الدنماركي ورددوا هتافات معادية للدنمارك وللدول الاوروبية واسرائيل.

ويأتي تنظيم هذا الاعتصام الذي دعت اليه النقابات المهنية الاردنية (14 نقابة) في اطار الاحتجاجات التي تنظمها مختلف القوى الاردنية على قيام صحيفة دنماركية بنشر رسوم للنبي محمد اثارت موجة سخط في العالم الاسلامي لا تزال مستمرة في العديد من العواصم العربية والاسلامية لغاية الآن.

ووسط حضور امني اعتيادي ردد المشاركون في الاعتصام هتافات مثل «قولوا الله الله محمد رسول الله» و«محمد ربي كرم اسمه.. اللي بيمسه بنهدر دمه».. واعلن رئيس مجلس النقباء ونقيب المحامين الاردنيين صالح العرموطي خلال الاعتصام عن قرار النقابات المهنية مقاطعة الدنمارك مهنيا واقتصاديا بشكل كامل.

وطالب السعودية بقطع النفط عن الدنمارك والدول الاوروبية الاخرى التي نشرت صحفها رسوم النبي محمد.

وشارك كافة قادة النقابات المهنية في الاعتصام كما شارك به قادة الحركة الاسلامية.

وكانت حملة في الاردن قد بدأت قبل عدة ايام لمقاطعة المنتجات الدنماركية واعلنت هيئات اقتصادية اردنية مثل جمعية رجال الاعمال مقاطعة الدنمارك في الوقت الذي طالب فيه نواب اردنيون الحكومة بالغاء الاتفاقيات المبرمة مع كل من حكومتي الدنمارك والنروج وغيرهما من الدول الاوروبية التي قامت صحفها بنشر رسوم النبي محمد . وكانت السلطات الاردنية قد كثفت من الحراسات الامنية على البعثات الدبلوماسية الاوروبية خشية تعرضها لاعتداءات كما حدث في كل من بيروت دمشق.

وادان الاردن بشدة نشر الرسوم وأحال رئيسي تحرير صحيفتين اردنيتين الى القضاء بعد ان اعادت صحيفتاهما نشرها.

تنشر معلومات تفصيلية عن علاقات مالك العبارة بالمسؤولين.. وتعتيم بالصحف الحكومية.. ومطالب بتوضيح اذا كانت رئاسة الجمهورية تتحمل مصروفات جمال

اشادة بتضامن المسيحيين مع المسلمين برفض الرسومات.. وسخرية من ثورة الشعوب على الدانمارك وليس على اذلال الانظمة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن استمرار تدفق المعلومات عن كارثة غرق العبارة السلام 98 وبدء التعرف على الجثث واعلان الأسماء وقيام أهالي الضحايا بتحطيم مكاتب الشركة في سفاجا واحالة قبطان الباخرة سانت كاترين التابع لنفس الشركة للتحقيق لرفضه العودة لاغاثة الركاب بعد تلقيه اشارة الاستغاثة وزيارة الرئيس مبارك لعدد من المشروعات في محافظة الشرقية ومباراة منتخب مصر لكرة القدم مع السنغال في كأس الأمم الأفريقية وتوالي ردود الأفعال على الاساءة للرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام وقيادة شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي مظاهرة داخل جامعة الأزهر لتصحيح موقفه السابق الا أنه تعرض لهجمات وهتافات عنيفة من الطلاب ضده وحزنت حزنا لا حدود له على نبأ وفاة صديقنا العزيز والمحامي وعضو مجلس الشعب والقاضي النزيه، عادل عيد ـ عليه رحمة الله ـ واعلان أغلبية أعضاء الهيئة العليا لحزب الوفد رفضهم أي مصالحة مع الدكتور نعمان جمعة واتفاق على عودة جريدة «الوفد» للصدور يوم الخميس وتجنبها الخلافات ومحادثات قادة حركة حماس في القاهرة. والى أبرز ما في تقرير اليوم.

السلام 98

ونبدأ بكارثة العبارة وتزايد الحديث عن الفساد وما يتفرع عنه واثارة الشبهات التي قال عنها زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روزاليوسف» أول أمس في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف»: «يجب ان تكون حادثة السفينة المشؤومة بداية ثورة حقيقية تصحح الأوضاع الخاطئة، وتطيح بغالبية المسؤولين الذين شاهدناهم في التليفزيون وقرأنا تصريحاتهم في الصحف وكانت تبريراتهم فجة ووقحة وكأنهم ضبطوا متلبسين بالفساد، والاهمال والاسترخاء وعدم القدرة على تحمل المسؤولية.

انها قضية مهمة وخطيرة وهي: كيف يصل هؤلاء المسؤولون الى مناصبهم وهل أصبحت تلك الوظائف «كراج» للواسطة والمحسوبية والترضية؟ وهل أصبح «الغلاية» فئران تجارب وتستباح أموالهم وحياتهم لمجرد ان منحرفا كبيرا استغل نفوذه في تجنيد مجموعة من المنحرفين الرسميين الذين لا يحترمون كرامة وقدسية الوظائف العامة وجعلوها محطة لتحقيق منافعهم الخاصة. فوجئنا بهؤلاء المسؤولين المنحرفين يدافعون عنها ويزعمون أنها قد استوفت الشروط وأن القضاء والقدر كانا وراء الحادث!!

لقد فشلت الحكومة في ادارة الأزمة لأنها كانت في الـ«ويك اند» وأنقذها الرئيس بتحركه السريع والعاجل، اما ان تسترد تلك الحكومة ثقة الناس باجراءات كافية ومطمئنة، واما ان تلحق بها السمعة السيئة وأنها جاءت لتحقيق مصالح الأثرياء ورجال الأعمال حتى لو كانت ضد مصالح الشعب».

ومنه لزميلنا عمر الليثي رئيس مجلس ادارة وتحرير جريدة «الخميس» وقوله: «ألف شهيد، الرأس بـ30 ألف جنيه، يا بلاش. الناس تموت وتشرد وفي النهاية تحصل كل أسرة على 30 ألف جنيه ، أما صاحب السفينة الملعونة ففي أمان، فحكومتنا الرشيدة خرجت على لسان وزير النقل المستجد لتعلن براءة السفينة وصاحبها صاحب المكانة المرفوعة والمحظي بدعم وشراكة الكبار، أما الأموات، فلا عزاء لأسرهم لأن حكومتنا كتر خيرها هتصرف لهم 30 ألف جنيه، هذه فضيحة بكل المقاييس، لا أقول يكفي فيها اقالة السيد وزير النقل المستجد ولكن اقالة رئيس الحكومة الذي يتعامل مع الضحايا والجثث بالأرقام ونسي ان هؤلاء بشر مثله وقد كانوا أفضل منه.، ان الناس تنتظر ان تجد القصاص العادل من صاحب تلك السفينة وفي كل انسان تورط في هذه الجريمة البشعة».

ولماذا نتعب أنفسنا في البحث عنه وقد تفضل مشكورا مأجورا على حسن صنيعه للشعب زميلنا بجريدة «الفجر» خالد حنفي بكتابة تحقيق عن صاحب العبارة وصورته ومما جاء في التعريف به: «دعونا ندخل سويا الى عالم ممدوح اسماعيل لنتعرف عليه، فالرجل هو أمين الحزب الوطني بمصر الجديدة وعضو مجلس الشورى بالتعيين، يملك فندق السلام وحكاية هذا الفندق حكاية مثيرة، أرضه كانت ملكا لنادي الشمس واستغلتها شركة الفنادق السويسرية في بناء فندق عليها، وسريعا ما وقعت الخلافات بين الشركة ونادي الشمس، استفاد منها ممدوح اسماعيل واستغل الخلاف «وقام بشراء الفندق بمساحة أرضه والرهيبة بمبلغ أقل من 9 ملايين جنيه» رأى الكثيرون أنها بداية صفقة العمر له. يتمتع ممدوح اسماعيل بعلاقات اجتماعية رهيبة بسبب الحفلات الكثيرة التي يقيمها في الفندق وتشرف عليها السيدة زوجته، هذه الحفلات ـ التي يحييها مشاهير الغناء والرقص ـ جعلت من رموز السلطة ضيوفا دائمين لديه وقربته من شخصيات سياسية كبيرة في البلد وتوثقت العلاقة بينه وبينهم الى الحد الذي دفعه لتعيينه عضوا بمجلس الشورى، وهي خطوة الهدف منها طبعا تحصينه للحفاظ على مصالحه وأعماله.

في سنة 1978 أسس ممدوح اسماعيل شركة السلام التي تعمل في مجال السياحة والشحن وتضم شركات عاملة في مجالات النقل البحري والسفر والتنمية السياحية وتمتلك شركة السياحة 13 مركبا نيليا وعبارة بحرية، بالاضافة الى فنادق السلام بالقاهرة وشرم الشيخ. مما سبق يتضح لنا ان ممدوح اسماعيل رجل أعمال قوي وقوته يستمدها من ممتلكاته وحصانته ونفوذه السياسي، لكن الأهم من ذلك كله ان اسمه يطل علينا في كل كارثة يروح ضحيتها أبرياء وتكون العبارات التابعة لشركته بطلا فيها، ما ان يتخلص من كارثة حتى يقع في أخرى، ففي سنة 2001 اصطدمت العبارة «السلام 90» بسفينة بضائع أثناء ابحارها من السويس الى جدة وتم انقاذ 1180 معتمرا من الموت تبين من التحقيقات ان العبارة تابعة لشركة بنمية، بعدها في سنة 2002، احترقت العبارة «السلام 95» وكان على متنها 1017 راكبا و60 سيارة و6 تريلات ثقيلة اشتعلت النيران فيها بسبب انفجار أنبوبة بوتاجاز كانت موجودة داخل احدى الشاحنات، كما ان الـ60 سيارة كانت جميعها مليئة بالبنزين وهو ما يخالف الأعراف البحرية، ثم جاءت ليلة الخميس الماضي لتغرق العبارة «السلام 98» وتغرق مصر كلها معها في الأحزان، العبارة كانت تحمل علم بنما، وهذا ليس لغزا، فالعبارة عمرها الافتراضي انتهى منذ 10 سنوات وأصبحت غير آمنة للابحار وفقا للقانون البحري المصري الذي يشترط ان يكون عمر العبارة الافتراضي 25 سنة وهو ما لم ينطبق على «السلام 98» فلجأت الى وضع علم بنما. الكل في انتظار نتيجة التحقيق الذي أمر الرئيس بفتحه، لن نقبل بتقييد الجريمة ضد مجهول وعلى اللجنة التي تجري التحقيق ألا تخشى غضب أحد المسؤولين فغضب الناس أشد!».

وما ان انتهى خالد من معلوماته الا وتدخل زميله ابراهيم خليل ليضيف قائلا في مقال له: «الغريب بعدما ارتكبته العبارة وأصحابها من كارثة ومأساة ظهر وزير النقل محمد لطفي منصور ليدافع عن العبارة وأصحابها باعتبار ان صاحب العبارة من رجال الأعمال وهو نفس اللقب الذي كان يحمله منصور قبل ان يجلس على كرسي وزارة النقل».

الوزير قال لاحدى الجرائد اليومية ان العبارة خضعت للتفتيش 7 مرات في عام واحد: لماذا لا ينتظر الوزير نتيجة التحقيقات وما ستكشفه من نتائج ومخالفات يمكن ان تتناقض مع تصريحه؟ ان التشويش على هذه الجريمة النكراء لن يدفعه لنسيان مقتل أكثر من 1000 مصري بدون أي ذنب، نفهم أنه في زمن الحمايات والوصايا كان هناك محميون وموصى بهم اليوم من يحمي صاحب عبارة «السلام 98» ومن يوصي به؟ بكل صدق نقول لا يجوز ان نصل الى يوم يكفر فيه الناس بكل شيء».

ونتحول الى «المصري اليوم» حيث واصلت تحقيق ضربات صحافية في تحقيقاتها، ففي صفحاتها الأولى في التحقيقات التي أجراها من سفاجا زملاؤنا سامي عبد الراضي وهاني رفعت ومحمد السعيد ومحمد رفيع جاء ما يلي: «كشف مصدر قريب من التحقيقات لـ«المصري اليوم» ان صاحب الشركة المالكة أصدر أوامره الى القبطان والطاقم المعاون بعدم العودة الى ميناء ضبا السعودي والاستمرار في الابحار نحو ميناء سفاجا، خشية تكرار حدوث ما وقع للعبارة من نفس الشركة العام الماضي وتحفظت السلطات السعودية عليها.

وقال المصدر ان القبطان وطاقم العبارة السلام 98 التي غرقت في مياه البحر الأحمر اتصلوا بمالك الشركة ممدوح اسماعيل فور اندلاع الحريق للمرة الأولى، وعرضوا عليه الموقف وعزمهم على العودة الى ميناء ضبا السعودي مرة أخرى، حتى تتم السيطرة على النيران. أضافت المصادر ان رئيس الشركة رفض وأصدر أوامره بالاستمرار في الابحار نحو ميناء سفاجا واستخدام أجهزة الاطفاء المتاحة للسيطرة على النيران، وذلك خشية ان يتكرر ما حدث مع عبارة أخرى لنفس الشركة العام الماضي والتي تحفظت عليها السلطات السعودية».

كما تلقى زميلنا وصديقنا مجدي مهنا اتصالا هاتفيا من الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والأمين العام المساعد للحزب الوطني وعضو مجلس الشعب نفى فيه ان يكون شريكا لصاحب العبارة ممدوح اسماعيل وقال مجدي: «قال زكريا عزمي: نعم أعرف ممدوح اسماعيل، وتربطني به علاقة انسانية عادية، في اطار سكان مصر الجديدة، لكنني أتحدى من يقول أو يدعي بأنني شريك له في مشروعاته، ولم يحدث أنني في أي وقت تدخلت في أعماله خلال معرفتي به، وليس بيني وبينه أي نوع من المصالح أيا كانت.

سألت د. زكريا: هل أخبرك ممدوح اسماعيل بالحادث؟

قال زكريا عزمي: نعم اتصل بي وأخبرني به كصديق، وقمت بمقابلته أيضا في اطار علاقة الصداقة ليس أكثر، لكن أي خطأ أو أخطاء ستكشف عنها التحقيقات التي تجريها السلطات حاليا، يتحمل مسؤوليتها من أخطاء، ولا يستطيع أحد ان يتدخل في هذه التحقيقات، كما أنني جاهز في أي وقت لهذه التحقيقات اذا ما استدعى الأمر ذلك».

ونترك مجدي في «المصري اليوم» الى «الأحرار» وتحقيق زميلنا ممدوح عبد العظيم الذي قال فيه: «من يحمي المهندس ممدوح اسماعيل رئيس مجلس ادارة شركة السلام للنقل البحري ومالك العبارة المنكوبة ضمن أسطول يضم 18 عبارة غرق منها 3 عبارات في ثلاث سنوات فضلا عن سلسلة من الفنادق الشهيرة. الشائعات رددت أسماء كبيرة في الحكومة أو الحزب الوطني تقف أمام مساءلة مالك العبارة خاصة ان ممدوح اسماعيل عضو في مجلس الشورى «حزب وطني بالتعيين» وأحد قيادات الحزب وتربطه علاقات قوية بكبار المسؤولين بالحزب والحكومة والتي رشحته للتعيين بمجلس الشورى. كما ان تاريخ امبراطورية ممدوح اسماعيل يكشف حجم نفوذه وسطوته منذ صدور قرار وزاري على مقاسه من وزير النقل والمواصلات الأسبق سليمان متولي بعد العمر الافتراضي للسفن الأجنبية العاملة على الخطوط العربية واستثناء تلك السفن من القانون المصري الذي يحدد العمر التشغيلي الافتراضي لسعة الركاب المسجلة داخل مصر بحيث لا يتجاوز 20 عاما وهو ما استفاد منه ممدوح اسماعيل وأسطوله البحري الذي يتكون من 18 عبارة ومركبا منها 11 عبارة لنقل الركاب و2 لنقل البضائع فضلا عن عدد كبير من اللنشات السريعة وجميعها مسجلة في بنما ويديرها ممدوح اسماعيل بنفسه وبعلاقاته مع كبار المسؤولين بالدولة والحزب الوطني فضلا عن علاقاته ببعض الهيئات الدولية التي تمنحه شهادات السلامة على الورق دون معاينة أو تفتيش. هل سيفلت ممدوح اسماعيل من المساءلة في حادث غرق العبارة السلام 98 كما أفلت من قبل من المساءلة بعد غرق العبارة السلام 95 التي غرقت في تشرين الاول (أكتوبر) من العام الماضي وعلى متنها أكثر من 1400 راكب بعد اصطدامها بعبارة أخرى وتدخل القدر لانقاذ الضحايا في ذلك الحادث مخلفا وراءه 80 مصابا.

السؤال طرحه أعضاء مجلس الشعب الذين اتهموا مسؤولين في الحكومة بحماية صاحب شركة السلام للنقل البحري والمالكة للعبارة المنكوبة بعد ان سمحت له باحتكار النقل البحري للركاب. فقد سبق وأن جمدت الحكومة طلبات الاحاطة التي تقدم بها النائبان السابقان البدري فرغلي وأبو العز الحريري والتي طالب فيها بالتحقيق مع أصحاب العبارات المخالفة للمواصفات خاصة ان معظم العبارات التي تعمل بين مصر والسعودية منتهية الصلاحية وممنوعة من المرور بالموانئ العالمية رغم أنها تحمل أوراقا سليمة».

وبالاضافة للنائبين السابقين البدري فرغلي وابو العز الحريري فان النائب الحالي أنور عصمت السادات قال في البرنامج التلفزيوني ـ البيت بيتك ـ ونقل عنه بعض ما قاله زميلانا في «المصري اليوم»، يوسف العومي وطارق صلاح: «اتهم النائب أنور عصمت السادات عضو مجلس الشعب من سماهم مسؤولين في الدولة والحزب الوطني بمحاولة تغيير اتجاه التحقيقات في قضية غرق العبارة «السلام 98» وادخال جهات التحقيق في متاهات، بحيث تخرج النتائج النهائية للحادث وكأنه قضاء وقدر.

وأكد ان عدم صدور قرار حتى الآن من جانب النائب العام بالتحفظ على صاحب الشركة مالكة العبارة يعد أكبر دليل على ذلك.

وقال السادات: ان هذه الرموز معروفة للجميع وهي التي ساعدت صاحب الشركة في تعيينه عضوا بمجلس الشورى مشيرا الى ان أحد هذه الرموز قام بتأجير الفيلا الخاصة به في مدينة الغردقة لشركة السلام لتكون مقرا لها هناك، بالاضافة الى اقامتهم الدائمة لدى صاحب الشركة بالفندق الذي يملكه بالغردقة وهو فندق «السلام كونكورد». وأشار السادات الى أنه تقدم ببلاغ للنائب العام صباح أمس الأول للتحفظ على أصحاب الشركة المالكة للعبارة والتحقيق معهم مطالبا بالاستعانة بخبراء من كلية الهندسة القسم البحري وهندسة السفن وأيضاً خبراء من هيئة الاشراف الدولية «اللويدز» أو هيئة الاشراف النرويجية N.D.V المعنيتين بشهادات الصلاحية والسلامة، مؤكدا ان الاستعانة بخبراء من هيئة الموانئ المصرية ليست في صالح التحقيق، خاصة ان صاحب الشركة يملك 18 عبارة في البحر الأحمر، وبالتالي فان غالبية العاملين بالموانئ سيكون هناك تحفظ على شهاداتهم».

أخيرا الى زميلنا وكاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب وقوله في بابه اليومي بـ«الأخبار» ـ نص كلمة ـ وهو يحاول ان يمنع نفسه من الانفجار: «يارئيس وزراء مصر: قل لنا من هو السيد السند ذو المنصب الخرافي الذي يحمي أصحاب شركة العبارات في سلسلة جرائم القتل العمد الجماعي».

وقبل الانتقال الى قضية أخرى لا بد ان أشير الى ملاحظة هامة وهي ان الصحف الحكومية وصحيفتي «روزاليوسف» و«نهضة مصر» لم تتوسعا كالصحف الأخرى في التفتيش عن صلاح ممدوح اسماعيل صاحب شركة السلام وعلاقاته بالمسؤولين والسياسيين الحكوميين ويبدو ان هناك بوادر محاولة لمنع تحول الكارثة الى محاكمة للنظام. وربكم الأعلم.

الاساءة للرسول

والى توالي ردود الأفعال الغاضبة على الاساءة لنبينا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام واندهاش زميلنا محسن الجلاد من موقف شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي فقال عنه وقد بذل مجهودا كبيرا ليمنع نفسه من الانفجار في عموده ـ حكاوي القهاوي ـ بجريدة «الخميس»: «جاءتنا الأقدار بفضيلة الشيخ طنطاوي شيخ الأزهر الحالي الذي لا مجال هنا للخوض في مواقفه التي لا تعد ولا تحصى والتي صدمت مشاعر المسلمين في كل مكان صدمات عنيفة والتي ان برهنت على شيء فانما تبرهن على ان الرجل يباشر مهام وظيفته كشيخ للنظام والحكومة وليس شيخا للأزهر. ذهب سفير الدانمارك الى مشيخة الأزهر ليقدم اعتذار حكومة الدنمارك فما كان من الرجل الجالس على كرسي العرش في مشيخة الأزهر الا ان عاتب السفير عتابا رقيقا وانما نقلت الصحف انه قال له «ان محمد رجل ميت ولا يستطيع الدفاع عن نفسه»، لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم. هل كان ردك سيكون يا فضيلة شيخ الأزهر بهذه الرقة وهذا التخاذل اذا كانت صحف دنماركية سخرت وتهكمت على أبيك أو حتى عليك، ساعتها كنت ستقيم الدنيا ولن تقعدها وستصدر البيانات وتطالب بقطع العلاقات لأن صحفا تهكمت وسخرت من رمز اسلامي كبير، فما بالك من سخرت وتهكمت عليه وسبته وقذفته صحف تلك الدولة هو خلق الله وخاتم رسله وأنبيائه ورمز الدين الاسلامي الأعظم!! ومازال الرجل يمارس مهام وظيفته من أجل لقمة العيش ومن أجل برستيج المنصب وأبهته ومكاسبه ومغانمه وكأن الأمر لا يعنيه ومن أجل العزة للاسلام أقيلوا هذا الرجل وأعيدوا للأزهر هيبته وقوته أعزكم الله».

ولماذا نقيله بعد ان صحح موقفه وقاد مظاهرة وهو ما أشار اليه أمس ـ الثلاثاء ـ زميلنا وصديقنا محمد فودة رئيس تحرير «المساء» السابق في عموده اليومي ـ من الواقع ـ وهو يحدد الظواهر الايجابية وردود الأفعال الغاضبة وهي: «أولى هذه المظاهر النخوة والغيرة على الاسلام التي تفجرت في بلاد المسلمين من أقصاها الى أقصاها والمظاهرات العارمة التي اجتاحت عواصم ومدن تلك البلاد احتجاجا على هذه الاساءة مما أظهر المسلمين وحدة واحدة متمسكة عند المساس بدينهم بطريقة وأخرى. ثاني هذه المظاهر تكاتف المسيحيين مع المسلمين في هذه الأزمة سواء مسيحيو الشرق أو مسيحيو الغرب، أما ثالث هذه الظواهر الايجابية فهو الاستجابة السريعة من المحلات في مصر سواء الكبرى منها أو الصغرى لنداء مقاطعة البضائع الدنماركية، وكذلك امتناع المستوردين عن استيرادها.

الظاهرة الرابعة هي اصرار فضيلة الدكتور سيد طنطاوي شيخ الأزهر على تصدر مظاهرة طلاب وأساتذة جامعة الأزهر احتجاجا على ما نشرته الصحف الدنماركية ليدرأ عن نفسه مظنة مهادنة الدنمارك في هذه الأزمة وردا على ما نشرته احدى الصحف خاصا بهذا الموضوع».

والى وجهات نظر أخرى أولها كان أمس في «نهضة مصر» لزميلنا الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» الدكتور محمد عبد السلام وقوله مستنكرا: «المزايدات تسير على قدم وساق، والويل لمن يحاول ان يقف في طريقها، لا سيما في ظل موجة المد الديني الحالية. والنتيجة ان معظم القوم قد تحولوا الى دراويش، ولم يعد الأمر يتعلق بهبة للرسول فقط، وانما بتفريغ شحنات واختبارات قوة، وامعان في تعميق الكراهية للآخرين، وتشويه أبعد مدى لصورة المسلمين، وتعميق أكبر للمخاوف القائمة منهم في كل مكان. لكن لأن مصر دائما أرض الكنانة، ولا تفقد عقلها، فقد ظهرت أصوات كصوت الدكتور علي جمعة مفتي البلاد واحد ممثلي الاسلام الصحيح العاقل يدعو الى عدم اتخاذ مواقف عدائية ضد الدانمارك أو النرويج أو مقاطعة منتجاتهما، مؤكدا على ضرورة التزام الهدوء والبحث عن صيغ أفضل للتواصل والحوار، تتضمن احتجاجات دبلوماسية وزيارات من جانب صحافيين دنماركيين لمصر، مشيرا في عبارة موحية ان ذلك أفضل من «الهنطرة ورفع الذيول» لكن رفع الذيول قد استمر».

ونترك محمد عبد السلام لنلتفت الى زميله بـ«الأهرام» أيضا وصديقه خيري رمضان الذي قال أمس في «المصري اليوم»: «الى ماذا نريد ان نصل بغضبنا؟ وماذا نريد ان تفعل الدنمارك أو غيرها من البلاد التي أخطأ بعض رساميها؟ هل عليها اعتناق الدين الاسلامي حتى نرضى؟، هل عليهم مغادرة بلادهم؟ يمكننا مواصلة الغضب والرفض بطريقة تعبر عن اسلامنا، علينا ان نلجأ الى القانون، الى نقل الأزمة الى المحافل الدولية لا ان نخرق الآخرين ونحرق أنفسنا. وجه آخر للأزمة يستوقفني، وهو الشعوب التي قامت بردود الفعل العنيفة تجاه ما يمس عقيدتها ونبينا الكريم، فهذه الشعوب غارقة في فساد حكوماتها ومسؤوليها، تسرق ليل ن